

الباب السابع

أقوال العلماء القدامى
والمحدثين في اتهام حماد

obeikandi.com

الفصل الأول

تداخل الأشعار (الزيادة)

لم نجد في الشواهد الماضية إلا الحديث عن البيتين أو الثلاثة مما زادهما حماد، فاتَّخذ ذلك مطعناً فيه وسيلاً إلى تجريح روايته. فهذا ابن سلام يقول:

«حماد الراوية، وكان غير موثوق به، وكان ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار»^(١).

فهذا الحكم القاسي جداً، اتَّخذ من شاهد أو شاهدين، أو لنقل من عدة شواهد، منطلقاً وقاعدة. فإذا كانت هذه الشواهد هي ذات النموذج الأول، والآخر وما بعده - إن وجد - فهل نقبل مثل هذا الحكم؟ إن ما قام به حماد لا يخرج عن الزيادة أو التداخل، وهو قد وقع من علماء بصريين، ممن يمكن أن يستخدم لعملهم ذلك مثل عبارات ابن سلام: «كان ينحل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار»، وتكون النتيجة أنه «كان غير موثوق به».

ومن ثم يصبح حصر اتهام ابن سلام لحماد في الزيادة، أو التزيد، خارج النقاش بعد أن تبيننا حقيقة القضية وطبيعة الرواية.

(١) طبقات، ص ص ٤٠ - ٤١.

ولكن ياقوت ينقل عن الثوري ما يضع حماداً وجناداً في خط واحد،
فيقول عنهما:

«اتكل أهل الكوفة على حماد وجناد، ففسدت رواياتهم من رجلين
كانا لا يدريان، كثرت رواياتهما وقل علمهما»^(١).

وهذا كلام يبدو التحامل فيه في كل لفظة من ألفاظه، وهو قول يغاير
الأراء التي أجمعت على علم حماد، حتى من أشد خصومه، ثم هو يسقط
مدرسة الكوفة إسقاطاً تاماً، بل إنه قول يجعل حماداً لا يعي ما يقول،
وهو أمر شديد الغرابة، عسير القبول، بعد أن رأينا مكانة حماد في الرواية
ليس في عصر ازدهاره، بل حتى في عصر أفول نجمه وخفوت صيته،
وكيف لا يدري حماد ما يقول، وهو الذي يوجه الشعر ويسمي الشعراء؟
أما كثرة الرواية، فقد وجدناه يثبت ذلك لنفسه، فيفتخر بمحفوظه أمام
الوليد، ويتحدى الرواة، ولم تكن الكثرة آنذاك مجلبة للطعن، ومدخلاً
للاتهام. وإذا كانت الكثرة تعني التزيد أو الزيادة، فإن الموقف منها أصبح
صريحاً واضحاً، كما بينا.

لقد أوما جواد علي إلى مسألة مهمة في تحامل الثوري على حماد،
فقال:

«علينا أن نكون حذرين في تقبل هذه المؤاخذة على الكوفيين في
رواية الشعر، فقد كان الثوري من جماعة الأصمعي حتى كان ينسب إليه،
وكان الأصمعي يحمل على حماد وعلى أهل الكوفة، لأنه كان بصرياً، فلا
يستبعد تحمل التلميذ لأستاذه، وتأثره به فقال ما قال [في] جناد وحماد
بداعي العاطفة والتعصب للبصريين على الكوفيين»^(١).

(١) معجم الأدباء، ج ٢، ص ٤٢٦.

(٢) المفصل، ج ٩، ص ٣٠٣.

ومن المؤكد أن مدرسة البصرة بتشددها ومحافظةها على شخصيتها التي تتمسك برواية رواتها، كانت تنظر إلى أي خروج عما لديها، خروجاً على الرواية نفسها، يستحق حاملها اللعن والطرده. ويكفي أن الأصمعي، كما مر بنا، لم يأخذ عنه ثلاثمئة حرف، ويكفي على هذا أيضاً أنه: «لم يرض روايته»^(٢).

وما ذلك إلا أنه يعد الزيادة خيانة للرواية التي بين يديه، يقول عنه: «... إذا نصح، يعني إذا لم يزد وينقص في الأشعار والأخبار»^(٣).

وكان معيار الزيادة أو النقص معيار ثابت متفق عليه عند كل الرواة، وليس الأمر كذلك في أية رواية شفوية، حتى تلك التي يرويها الأصمعي، ويرويها غيره من الرواة. وزيادة حماد في الشعر، هي تلك الزيادة، أي بيت أو بيتين أو ما شابههما، وهذا معيار يضيق الخناق على الرواية والرواة، ويضع قانوناً لم يطبق في أي ميدان شفوي سواء أكان ذلك شعراً أم كان خبراً، وسواء أكان عالمياً أو محلياً.

وينبغي لنا قبل أن نضع قيمة لرأي الثوري أو لرأي الأصمعي، أو لرأي غيرهما ممن عاصرهما، أن نوازن هذه الآراء بالآراء في عصر حماد، وقد حاولنا أن نعثر على أي تلميح من معاصريه إلى هذه التهمة، أي تهمة الزيادة أو التزديد، فلم نجد غير تهيب من حماد وإعلاء لمكانته؛ واقتصرت الاتهامات كلها على اللحن في لغة الحديث، ولو كان معاصروه يدركون هذه النقيصة لقالوا بها، ولما استمعوا إلى روايته، ولكن الأمر تغير في أعقاب ذلك، فكان حماد وجهاً من الوجوه القاتمة، بعد أن نشأ جيل جديد له تطلعاته ورغباته في الوصول

(١) ابن قتيبة، المعارف، ص ٢٣٥.

(٢) ياقوت، الإرشاد، ج ٤، ص ١٤٠.

والارتقاء، كما هو حال المفضل، بل هو جيل له مقاييسه ونظراته المختلفة التي وجد نفسه فيها غير ما كان عليه حماد.

إن خطورة أي اتهام لا تقتصر على ما يخلقه من أصداء تبقى وصمة عار في جبين المتهم، ذلك المتهم الذي لم تترك له فرصة الدفاع عن نفسه، أو تتح الكلمة لأبناء جيله أو مدرسته الذين عاصروه، ولم يحتكوا به احتكاك تنافس أو تناحر، فبدلوا بشهاداتهم حوله، بل تتجاوز ذلك إلى اعتبار الاتهام حقيقة تتناقلها الأجيال، وتصبح من القوة بحيث تمتلك سلطة إخفات أي صوت يحاول تبرئة المتهم أو قول حق فيه، وذلك ما رأيناه من تناسي قول أبي عمرو بن العلاء، الذي أدرك حماداً وعرف واقعه، وذلك ما علمناه من تلك الجهات التي تمنحه أعلى الدرجات في الرواية، سواء أكانت من خلفاء أم أمراء أم متخصصين في الشعر والأدب.

فمن هذه الأصداء القديمة قول ابن عبد ربه:

«كان... حماد الراوية، يخلط الشعر القديم بأبيات له»^(١).

وهذا قول لا يخرج عما نتناوله هنا من الزيادة، فهناك شعر قديم متفق على وجوده، والجديد هو إضافة أبيات إلى نسق ذلك الشعر. إن أهم ما في هذا القول هو: «أبيات»، أي عدد محدود، وإذا جاز لنا القياس، فإن عدد هذه الأبيات هو ما كشفت عنه الشواهد السابقة، بيت، أو بيتان، أو نحو ذلك، وهي زيادة منسجمة مع طبيعة الموروث الشفوي، ومن هنا يظهر أن ابن عبد ربه حكم على أن هذه الأبيات هي من شعر يقوله حماد فيضيفه عمداً، وما هكذا رأيناه فيما تقدم من شواهد، فالأبيات

(١) العقد، ج ٥، ص ٣٠٧.

إذا ما جاءت مخالفة لرواية بصرية، عدت مصنوعة جاء بها حماد، فحكم ابن عبد ربه، إذن، هو حكم منقول عن سابقه، ومتأثر بهم، ومستنتج من مثل تلك القصص عن زيادته وافتعاله الشعر.

وعلى هذا، فإن مؤدى هذه الأقوال وتلك الشواهد، هو أن ما فهم على أنه زيادة أو تزيد لا يعدو التداخل والاختلاط، أو اختلاف رواية عن رواية، ولعلنا نقترح النظر إلى رواية حماد على أنها رواية أقرب إلى طبيعة الشعر الشفوي من سواها، فهو الأقدم، والأسبق، وعنه أخذ أغلب رواة المصريين: الكوفة والبصرة.

الفصل الثاني

صناعة الشعر (الانتحال)

وليس من الصعب، في ضوء ما مر من تصور عن حالة الأوضاع التي أقحم حماد فيها، ليكون نموذجاً مستهدفاً من قبل خصومه ومنافسيه، أن ننظر النظرة نفسها إلى ما أشيع عنه من اتهامات مماثلة، خاصة أن بين أيدينا الشواهد التي تجعل الحكم أكثر واقعية واعتدالاً. فبعد أن لم يثبت إطلاقاً أنه صنع شعراً وأضافه متعمداً، وإنما حصر العلماء ملاحظاتهم في أبيات عدوها شذوذاً وانحرافاً، فإن هذا قد يقنعنا بإقفال ملف تهمة الزيادة والتزيد، للنظر في تهمة ادعاء الشعر، وإظهار حماد نفسه شاعراً، يقول الشعر ثم يدسه على الآخرين. والحقيقة أنه مر بنا شيء من ذلك، وإنما نحن هنا أمام اتهام صريح يدين حماداً أيما إدانة، يقول ابن الأعرابي فيما رواه أبو الفرج:

«سمعت المفضل الضبي يقول: قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده، فلا يصلح أبداً - فقيل له: وكيف ذلك؟ أيخطيء أم يلحن؟ قال: ليته كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، لا، ولكنه ما يزال يقول الشعر، يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره، ويحمل ذلك عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء، ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك؟»^(١).

(١) الأغاني، ج ٦، ص ٨٥.

وهذا قول بلغ من التشنيع في حماد مبلغاً لم يدع فيه مجالاً لإعطاء الرجل حقه، فهو يجرده كلية من التوثيق، ويغمطه بعض حقوقه في حفظ الموروث القديم، حتى إن تبرأته من الخطأ أو اللحن، لم يأتيا للاعتراف بقدم ساق الرجل في اللغة والنحو، وإنما حتى لا يتعارض ذلك مع كونه يقول الشعر. ويصبح القول متسلسل تسلسلاً منطقياً عجبياً على النحو التالي في شأنه:

- ١ - متضلع في النحو متمكن من اللغة.
- ٢ - دأبه وديدنه قول الشعر على غرار كل شاعر.
- ٣ - بلغ من الشهرة وبعد الذكر بحيث إن روايته ليس لها نظير.
- ٤ - أنه احترف هذا العمل احترافاً بحيث بلغ من مهارة الصنعة حدّاً فاق النقد وخبرة الآخرين.

والحقيقة أنه لو أخذنا بهذا القول، لما بقي لحماد محمداً، ولعدنا من حيث بدأنا، فنسينا كل تلك المقدمات التي تحاول إزالة ما لحق بالرجل من عتمة وظلمة. ولذلك فلا بد أن نمحص النظر في هذا القول بحسب ما لدينا من معطيات، وهذا يقود إلى التساؤل عن هذا الترتيب المنطقي، بحيث لا يترك ثغرة يؤاخذ منها، مما يكشف عن قصد من ورائه. وعلى الرغم من الدقة والحيطه في إيراد القول ومحاولته الشمول والتعميم، فإنه ترك ثغرة، هي أصل كل اتهام، يقول عنه:

«ما يزال يقول الشعر، يشبه به مذهب رجل، ويدخله في شعره».

فهو يقول الشعر، ويصنعه، ويضعه على الشاعر، ثم يدخله في شعره. إذن، هناك رواية ما لشعر شاعر ما، أي قصيدة ما، ثم يأتي حماد فيدخل فيها الشعر المصنوع الموضوع، وبهذا نعود إلى القضية التي عايشناها في أكثر من مثال، ولعل أبرزها، فيما يخص المفضل، هو البيتان

الليدان قيل إن حماداً أضافها إلى رائية زهير . . . ويبدو أننا وصلنا إلى قناعة حولهما، لأنه ثبت لدينا أنهما جزء من شعر زهير حسب رواية الجاحظ، أو بعض جزء من قصيدة لكعب حسب رواية خلف الأحمر، ثم إنهما بطبيعة الحال، جزء من الموروث القديم. ومن ثم، فهذا القول المجحف في حق حماد، كان قولاً تَعَنَّتَ فيه صاحبه حتى عده جريمة نكراء. ولو بحثنا عن مثال آخر عدا هذا وأمثاله مما مضى من شواهد، فلن نقع على شيء، اللهم إلا الأبيات التي زُعم أن حماداً صنعها لبلال بن أبي بردة من شعر الحطيئة، وهذا أمر تبيننا وجه الحقيقة فيه.

هذا من الناحية الموضوعية للخبر، أما من الناحية الشخصية، أيعقل أن نقبل حكماً من رجل تلاهى مع حماد في مجلس المنصور، ويبدو أنه لم يكن منتصباً في ذلك المجلس، ثم أعاد الكرة في مجلس المهدي، فكان الجانب السياسي والثقافي في جانبه دون تردد أو اعتبار لِسْنِ الآخر وظروفه النفسية والاجتماعية والسياسية؟ هذا ما كان من أمر المفضل، أما رواية الخبر عنه، فيقول عنه جواد علي:

«وابن الأعرابي الذي يروي انتقاص المفضل الضبي لحماد، هو على ما يُذكر ربيب المفضل، كانت أمه تحته، فلا أستبعد تأثره بحق الضبي على حماد، بسبب المنافسة التي كانت بينه وبين حماد»^(١).

وإضافة إلى هذا، فإنه مما يستحق الذكر مرة أخرى، أن ابن الأعرابي ربما كان مجروحاً من حماد، كما جرح المفضل، عندما بدا أن حماداً هزمهما في مجلس المنصور، فكالا له ذلك الكيل من الاتهام والتشهير.

ومن أجل أن نكون، نحن الذين ليس بين أيديهم إلا هذه الصفحات الغامضة عن حماد، يجدر بنا أن نورد رأياً يترك الحكم فيه على المفضل،

(١) المفضل، ج ٩، ص ٣١٨.

لمن يريد أن يوازن بين الأقوال فيستخلص العبر والنتائج .

يقول ابن سلام عن المفضل الضبي نفسه، طاعنا أيما طعن في مفضلياته: بل إن ابن سلام الذي ضرب صفحاً عن مدرسة الكوفة وممثلها حماد، يقول في المفضل:

«أعلم من ورد علينا من غير أهل البصرة، المفضل الضبي الكوفي»^(١).

ولكنه يعود، فينسف ذلك القول رأساً على عقب، ويقول في المفضل نفسه:

«ذكر بعض أصحابنا أنه سمع المفضل يقول: له (أي للأسود بن يعفر) ثلاثون ومئة قصيدة، ونحن لا نعرف له ذلك، ولا قريباً منه، وقد علمت أن أهل الكوفة يروون له أكثر مما نروي، ويتجاوزون في ذلك بأكثر من تجوزنا»^(٢).

فإذا ما شئنا أن نعدل بين الرجلين، فلنأخذ قولاً أكثر صراحة من ذلك التلميح، وهو قول يا - للغرابة - منسوب إلى ابن سلام أيضاً، يقول:

«وحكى ابن سلام: أنا أبا عبيدة كان يزعم أن المفضل صنع بعض القصائد التي اختار، ونسب ما صنع منها إلى رجال هو مما صنع أشعر منهم في صحيح أشعارهم»^(٣).

وبعد المفضل جاء أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥ هـ)، فقال عنه كما يتقل هذا، أبو الطيب اللغوي:

(١) طبقات فحول الشعراء، ص ٢١.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الحاتمي، حلية المحاضرة، ج ٢، ص ٣٨.

«كان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الراوية وغيره، وكانوا يصنعون الشعر ويقتفون المصنوع منه، وينسبونه إلى غير أهله»^(١).

ولا بد أن نعود إلى الوراء قليلاً، لنحتكم إلى شواهد أبي حاتم، إذ هي الشواهد التي قال عنها: «وفي كتاب حماد...»، ومع أن أبا حاتم لم ينقل من حماد مباشرة وإنما نقل من كتابه، أو كما تحققنا، من نسخ من ذلك الكتاب، فإنه لمن الواضح جداً، أنه قارن شخصياً روايته برواية حماد، أو ما أضيف عليها في نسخ كتابه المملى على طلابه، فعد البيت الزائد عن روايته هو، مصنوعاً، وعد البيتين والثلاثة كذلك، ولكنه أغفل أية زيادة عن روايته من الروايات البصرية، ولأن حماداً روى مثل تلك الأبيات الزائدة، عد ذلك شعراً مصنوعاً، كما قال إن جماعة منهم: «يقتفون المصنوع منه» وهي العبارة نفسها في رواية ابن نوبخت: «ويقتنون»^(٢).

وتفسر هذا الروايات، سوء فهم لطبيعة الرواية الشفوية، ولمهنة الراوية الشفوية المحترف، كما تفسر فرض عقلية جديدة على عقلية أسبق منها، خاصة أن هناك انتقالاً فجائياً من مرحلة شفوية إلى مرحلة كتابية، بل انتقالاً من ثقافة ذات طابع معينة إلى طابع متعددة الثقافات ذات ألوان وأشكال متباينة ومتداخلة في حين واحد، أي ثورة فيها تغيير جذري لحضارة عربية إسلامية، إلى حضارة إسلامية شبه عالمية.

وتكاد الأقوال كلها تنحو هذا المنحى، فكل يستقي معلوماته عن الآخر، محافظاً على الصورة نفسها، ومردداً الاتهام نفسه، فهذا الشريف

(١) مراتب النحويين واللغويين، ص ٧٢. وجاء في الحاشية: بخط ابن نوبخت: «ويقتنون».

(٢) المصدر نفسه.

المرتضى، الذي وجدناه يتمسك بتهمة زندقة حماد، ويلح عليها، بعد أن نقل النصوص من غيره، فخرجت عن أصلها الأول عند الجاحظ، يقول هنا عنه أيضاً:

«كان حماد مشهوراً بالكذب في الرواية وعمل الشعر، وإضافته إلى الشعراء المتقدمين ودسه في أشعارهم، حتى إن كثيراً من الرواة قالوا: قد أفسد حماد الشعر، لأنه كان رجلاً يقدر على صنعة فيدس في شعر كل رجل منهم ما يشاكل طريقته، فاختلط لذلك الصحيح بالسقيم»^(٢).

وليس بنا حاجة إلى أن نتوقف عند هذا الرأي، فرأي المرتضى (ت ٤٥٦ هـ)، رأي متأخر، منقول عن غيره، وهو كغيره أيضاً يجعل التداخل والاختلاط اتهاماً. ولكن المرتضى يقع في مزلق آخر، وهو قوله: «اختلط لذلك الصحيح بالسقيم»، وحسبنا تبيناً، فإن تلك الأبيات المزيدة، أو حتى المنسوبة إلى الحطيفة، ليست شعراً سقيماً بأية حال من الأحوال، أما أبيات قيس بن الحداية، فهي «سقيمة»، حسب مقياس النقد الموازن بينها وبين الشعر الجاهلي الأدبي، ولكنها كما هي سقيمة من حماد، هي أيضاً سقيمة من أبي عمرو الشيباني ومن غيره. وليس في أبيات قيس بن الحداية التي رواها حماد خلط، وإنما هي رواية منفصلة.

ولعل ياقوت (ت ٦٢٦ هـ)، كان معتدلاً في نقله، إذ قال عنه:

«كان متهماً بأنه يقول الشعر وينحله شعراء العرب»^(١).

فحماد متهم، وهي تهمة حتى الآن لم تتحقق، أما مصدر التهمة، فهم أولئك العلماء المنافسون، من أمثال المفضل، أو الخصوم من أمثال يونس، الذي شدد النكير على حماد، فقال عنه هنا مثل أقواله في مواضع أخرى:

(١) أمالي المرتضى، ج ١، ص ١٣٢.

(٢) الإرشاد، ج ١٠، ص ٢٦٥.

«حماد... كان يكذب»^(٢).

وعلى العموم، فإنه من المقطوع به أن علماء البصرة هم الذين قادوا حملة التشويه والتجريح ضد الكوفة، ممثلة في كبير رواتها، حماد الراوية، ولذلك حق لأبي الطيب اللغوي أن يقول:

«حماد الراوية... عند البصريين غير ثقة ولا مأمون»^(١).

والواقع أن حملة التشهير، كانت حملة منظمة مستهدفة، سبقت تهجمات يونس (ت ١٨٥ هـ)، وذلك بعد أن رحل الرجل العدل أبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، فترك الساحة لآخرين يتسابقون إلى الشهرة والوصول، فهذا خلف الأحمر (ت ١٨٠ هـ)، يروي عنه أبو عبيدة (ت ٢٥٩ هـ)، قوله:

«كنت آخذ من حماد الراوية الصحيح من أشعار العرب وأعطيه المنحول، فيقبل ذلك مني ويدخله في أشعارها»^(٢).

وهنا نجد الإصرار على تجهيل حماد، وإظهاره بمظهر الغبي المغفل، الذي تنطلي عليه كل حيلة، ويمر عليه كل خداع، ولكن الخبر، كبقية الأخبار التي تصاغ صياغة مقصودة، تقع فيما يضعفها، ويبطل مصداقيتها، فهو يضع أمرين متقابلين:

١ - أن حماداً كانت لديه الرواية الصحيحة من أشعار العرب.
وإذا علمنا أن هذا الخبر سبق كل أخبار الطعن من المدرسة البصرية فيه، حتى قبل طعنات يونس، فإنه بذلك يؤسس من جديد لتصحيح الرؤية حول

(١) ابن سلام، طبقات فحول الشعراء، ص ٤١، وانظر الجاحظ، رسائل الجاحظ، ج ٢، كتاب البغال، ص ٢٢٦.

(٢) مراتب التحويين، ص ١١٧.

(٣) الأصفهاني، الأغاني، ج ٦، ص ٨٨.

رواية حماد، واعتبار روايته لأشعار العرب صحيحة. فبضاعته من الشعر القديم سليمة لا أثر فيها للغش أو التزييف.

٢- أن الشعر المنحول الذي بيد حماد، ليس من الشعر الذي كان يصنعه هو، وإنما هو شعر صنعه خلف.

وهذا يحوّل قضية الاتهام ضد البصرة، بدلاً من الكوفة، فليس لحماد أو الكوفة شعر منحول، كما تردد كثيراً في الأوساط الأدبية، وإنما الشعر المنحول هو من نتاج البصرة. ثم إنه من ناحية أخرى، يخلّص حماداً تماماً من القدرة على صناعة الشعر، ويجعله مجرد راوية فقط. وعلى افتراض صحة ذلك، فإننا لن نذهب بعيداً في فهم هذا الشعر المنحول، وإنما هو ذلك الشعر الزائد، لأن مثل قصيدة الحطيئة سبقت رواية خلف بسنين، قبل أن يتألق نجم خلف. وإنصافاً للرجلين، فإنه لا خلف ولا حماد صنعا شعراً منحولاً، وإنما كانا كلاهما يغرفان من ينبوع واحد، هو ينبوع الرواية الشفوية. وأبلغ من ذلك، فإن شخصية حماد الراوية، كانت أصلب عوداً من مثل هذا الذوبان أو التضائل أمام تلميذه خلف؛ فليس خلف بأعتى من مروان من أبي حفصة، ولا بأشدّ عنتاً من الفرزدق، ولا بأسلط لساناً من الكميت، وكل التقى حماداً، فكان نداً لكل منهم دون تضعضع أو تخاذل. وهنا علينا أن نتحفظ في قبول الخبر، خاصة أن روايته في الحقيقة، هو أبو عبيدة، وكم رأينا أبا عبيدة يسدّد السهام لحماد، حتى زعم أن أبيات هند بنت النعمان الرائية مأخوذة عن حماد.

ونحن مع ذلك نستثني خلفاً من مثل هذا الادعاء، وهذه الغفلة الشنيعة في الخبر، ونحمل مسؤوليته أبا عبيدة، وإن كان الخبر مفيداً جداً في الكشف عن طبيعة الرواية الشفوية، وعن الصراع المتأخر على يد أبي عبيدة وأمثاله من الرواة العلماء الذين بلغت بهم الغيرة والمنافسة إلى

تجاوز معاصريهم من علماء الكوفة والرجوع برواياتهم جميعاً إلى روايتهم الأكبر حماد، لأنه من السهل جداً إلحاق أي أذى به، فهو يتعامل مع مرويات شفهوية، وهو ممثل لمرحلة انقطعت آثارها، وهو كذلك غير مرضي عنه سياسياً.

وواضح جداً أن الهدف من إنطاق خلف بذلك القول، هو الجمع بينهما في تهمة واحدة، حتى ليقول حمزة الأصفهاني:
«ورموا حماداً الراوية وخلفاً الأحمر بأنهما كانا يصنعان الشعر على شعر العرب»^(١).

وهكذا، فإننا إذا عدنا إلى المرحلة التي اشتغل فيها حماد بجمع الشعر وروايته، وجدنا أن عنصراً غاية في الأهمية كان غائباً عن هذه المرحلة، إنه عنصر المنافسة والصراع الإقليمي والثقافي. ففي العصر الأموي، العصر الذي برز فيه حماد علماً من أعلام الرواية الشفهوية؛ تُشد إليه الرحال، ويُقَرَّبُه الأمراء والخلفاء، كان كل هؤلاء يستمعون إليه ويثقون بروايته، ولم نسمع أحداً اتهمه أو جرّحه، حتى ذو الرمة كان حائراً في أمره، ولم يجرؤ على اتهامه. وما موقف بلال بن أبي بردة معه إلا دليل على الاحترام الذي يكنه أولئك له، كما أوضحنا في تتبع الخبر الذي انحرف على أيدي البصريين عن مغزاه.

وهذا مروان بن أبي حفصة، وهذا الطرماح، وهذا الكميت، يتحداهم حماد، فلا نجدهم يرمونه بانتحال الشعر، وإنما وقف الطرماح مشدوهاً من قدرته على استحضار القوافي والأوزان، وأخذ الكميت يباريه دون أن ينسب بلفظة، «صنعة» أو «وضع»، ولم يقل فيه الفرزدق مثل ذلك.

ويمثل هذا التصالح والتراضي بين طلبة العلم وعلمائه، موقف شيخ

(١) التنبية، ص ص ١١٩ - ١٢٠.

البصريين أبي عمرو بن العلاء الذي أشاد بحماد أيما إشادة في تواضع وتقدير فقال:

«ما سمع حماد الراوية حرفاً إلا سمعته، وكان يقدمه على نفسه»^(١).

ولكن فجأة، ومع تقدم الرجل في السن، ومع فقدانه للقوة السياسية والمكانة الاجتماعية التي يحتلها بين ذوي الشأن، اصطدم حماد بالمتطلعين إلى الظهور والراغبين في تبوء المراكز، ولقد كان أول هذا الاصطدام، الذي نعده المسؤول عن كل هذه الأقوال، ذلك اللقاء الذي جرى في بداية خلافة المنصور، حيث اجتمع علماء الكوفة بزعامة حماد، وعلماء البصرة، فكان حماد البارز بينهم جميعاً. ومن هنا ابتداء كل طرف يتهم الطرف الآخر، وراح البصريون يتخذون من اعتماد الكوفة على الذاكرة مطعنا لهم فيهم، لعلمهم بما يجره الاعتماد على الذاكرة من عيوب، فقد اتخذوا منهجاً عدّوه صائباً، وهو توثيق الرواية والاعتماد على السند. وقد كشفت الروايات التي سقناها عن هذين المنهجين.

ولعل القارئ المنصف يستطيع بعد الآن أن يجد في مقولة القاضي الجرجاني التالية جواباً شافياً مقنعاً موجزاً عن حالة الأوضاع **State of affairs** التي دار في أجوائها حماد الراوية، وكيف أن ناقداً فذاً كالقاضي الجرجاني لم يستطع التخلص من سيطرة الأصدقاء القديمة على تفكيره، فواكب المزاعم وساير الركب، وقد كان حريئاً به أن يضع حداً فاصلاً بين الشعر الذي يستعصى تقليده، والشعر المزيّف، كما كان جديراً به أن ينظر في المنحولات نفسها ليطبق عليها معاييره المستنبطة من الشعر القديم، وبعد ذلك عليه أن يوازن بين الرواة فيضع خلفاً وحماد في كفة، ويضع ابن دأب وأضرابه في كفة أخرى، سواء أكان ذلك من جهة الشعر أو من جهة

(١) الأغاني، ج ٦، ص ٨٨.

الرواية. يقول القاضي الجرجاني في وساطته:

«فإن قلت: ما بال المتقدين حُصِّوا بمئاته الكلام، وجزالة المنطق، وفخامة الشعر، حتى إن أعلمنا باللغة وأكثرنا رواية للغريب، لو حفظ كل ما ضمت الدواوين المروية، والكتب المصنفة من شعر فحل، وخبر فصيح، ولفظ رائع - ونحن نعلم أن معظم هذه اللغة مضبوط مروى، وجل الغريب محفوظ منقول - ثم أعانه الله بأصح طبع، وأثقب ذهن، وأنفذ قريحة، ثم حاول أن يقول قصيدة، أو يقرض بيتاً يقارب شعر أمراء القيس وزهير، في فخامته وقوة أسره، وصلابة معجمه، لوجده أبعد من العيوق متناولاً، وأصعب من الكبريت الأحمر مطلباً، قلت: أحلتك على ما قالت العلماء في حماد، وخلف، وابن دأب، وأضرابهم، ممن نحل القدماء شعره، فاندمج في أثناء أشعارهم، وغاب في أضعافه، وصعب على أهل العناية إفراده، وتعسر، مع شدة الصعوبة، حتى تكلف فلي الدواوين، واستقرأ القصائد، فنفى منها ما لعله أمتن وأفخم، وأجمع لوجوه الجودة وأسباب الاختبار، مما أثبت وقبل، وهؤلاء محدثون حضريون، وفي العصر الذي فسد فيه اللسان، واختلطت اللغة، وحظر الاحتجاج بالشعر، وانقضى من جعله الرواة ساقاة الشعراء»^(١).

ولنا أن نقول: إن ترديد مقولة الانتحال على غرار الشعر الجاهلي - أو الشعر من شعراء تكونوا في المحيط الجاهلي - في الفترة المتأخرة من العصر الأموي، على يد الموالي خاصة - إنما يسقط مدة زمنية انكسر فيها النمط، وابتعد الشعر فيها عن التقليد. ولا ينحصر تجاوز الزمن في اللغة والأفكار، أو اللوازم الفنية الإداثية في هذا، وإنما

(١) الوساطة، ص ص ١٦ - ١٧.

في المقومات الشخصية والعبقرية. أفبعد أن جاء الإسلام، واحتل التعبير الجديد مكانته كتابة ومحادثة، نصر على أن عقلية كعقلية حماد أو غير حماد، ظلت تعاود أصداء الماضي كما هي نصاً وروحاً؟ أيمن أن يحذو حماد أو غير حماد حذو أسلافه من شعراء الجاهلية، فلا نحس بعسر في الهضم أو عدم الغوص أو الاستغراق الفني اللاشعوري في عمله.

ولقد رأينا حماداً يميل إلى الأعشى - صناجة العرب - ميلاً شديداً، فكيف تأتي له أن ينتزع نفسه من نفسه، ليتحول إلى نفس أخرى مخالفة له رؤية وإبداعاً، أي زهير بن أبي سلمى - الشاعر الحكيم^(١).

(١) انظر عن هذه العلاقات الفنية:

يوسف ميخائيل أسعد، سيكولوجية الإبداع، ص ص ٤٧ - ٦٥.

الفصل الثالث

حماد الراوية في نظر المحدثين

لا تختلف نظرة المحدثين إلى حماد عن نظرة من سبقهم من الأقدمين، إذ كانوا خاضعين لآرائهم، يرددون أقوالهم، ويعيدها اللاحق عن السابق، مضيفاً إليها شيئاً جديداً من حرارة التعبير وبراعة الأداء، حتى أصبح من المسلم به لدى الجميع أن حماداً رأس الانتحال وأبرز المخربين. ومع أن بعضهم حاول أن يجد حلوياً وسطى لإخراج حماد من ورطته، فقد كانت دوافعه وراء ذلك، ليست الحقيقة العلمية المطلقة، وإنما إخضاع المادة الإخبارية لتساير اتجاهاته الشخصية هو، وهي اتجاهات كان طابعها التقليد والمتابعة والإقحام، وقلما نجد أحداً يتخذ رأياً جريئاً يتحرر فيه من سيطرة القدماء ومن ربة الاتهامات التي تحيط بالرجل من كل جانب. ونحن إذ نستعرض هذه الآراء، إنما نوردها استيفاء للبحث والدراسة، وليس للمناقشة، إذ قد تناولنا كل هذه الأقوال فيما مضى من حديث. فمن هذه الآراء:

١ - مصطفى صادق الرافعي في كتابه تاريخ آداب العرب:

يقول عن حماد:

(١) يمكن الرجوع إلى بعض آراء المستشرقين، في كتاب عبد الرحمن بدوي، دراسات المستشرقين.

«لا جرم أنه كان رأس الموضوعين لما يقتضى لصنعة الجمع الذي يراد به الانساع والاستثثار من الزيادة في شعر المقل حتى يكثر، ونسبة ما يكون للخامل من الشعراء إلى المشهور حتى يروي شعره»^(١).

ويقول:

«كان حماد يضع من الشعر ليقربه إلى بعض الأمراء زلفى»^(٢).

ويقول:

«وليس في الرواة جميعاً من يداني حماداً... في الصنعة وإحكامها»^(٣).

٢ - طه حسين في كتابه في الأدب الجاهلي:

يقول عنه:

«كان هذا الراوية البارع فاسد المروءة فاسقاً ماجناً زنديقاً، وكان شاعراً يحسن صوغ الشعر وحوكه، فكان ينظم على لسان الجاهليين ما لم ينطقوا به، وكثر منه ذلك حتى عرف به واشتهر»^(٤).

وعندما عرض طه حسين لبعض التناقضات في الأخبار عن حماد

قال:

«ربما بالغ بعض البصريين، فقال عنه إنه كان يلحن ويكسر الشعر ويصحف ويكذب، ولكن بعد تجريد التهمة من مبالغاتها تظل عالقة به»^(٥).

(١) ج ١، ص ٣٦٤.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٦٧.

(٤) ص ١٥١.

(٥) ص ص ١٥٢ - ١٥٣.

٣ - محمد رجب بيومي، في كتابه موقف النقد الأدبي:

يقول عنه:

«نعلم أن العلماء الأثبات من أمثال أبي عبيدة معمر بن المثنى وونس بن حبيب وابن سلام قد عرفوا حماداً على حقيقته، فرفضوا منه وقبلوا، وعلموا أن الافتعال من أخلاقه»^(١).

٤ - السباعي، تاريخ الأدب العربي:

يقول عنه:

«قبل أن يخلق الدساسون أمثال حماد الراوية في النصف الأول من القرن الثاني...»^(٢).

٥ - إبراهيم أبو خشب، تاريخ الأدب العربي:

وهو يقول:

«فارس هذا الميدان هو حماد الراوية، لأنه بذ جميع الرواة عرباً وموالي... وكان لبصره بالشعر - أقدر من غيره على الوضع، والانتحال لأغراض شخصية أو شعوية»^(٣).

ثم يقول:

«وإذا علمنا أنه كان من الموالي الديالمة، وأنه كان على زندقة الفرس، أمكننا أن نعرف، لماذا حاول إفساد الشعر بهذا الأسلوب الذي هو أقوى أساليب الكيد للعرب، من حيث إنهم كانوا يتغنون بهذا التراث الخالد الذي حفظ بين طبقاته تاريخهم المجيد... وكأنه بذلك يريد - بإفساده الأدب - أن يشكك المحققين في الأثر الباقي،

(١) ص ٣٤.

(٢) ج ١، ص ٨٧.

(٣) ص ٧٢.

وبالتالي يريد أن يقضي على أسباب الفخر العربي».

ثم يمضي قائلاً:

«لا عجب أن كان ذلك من أقوى الأساليب العدائية التي سلكها
الفرس في صراعهم الأدبي الأليم مع العرب»^(١).

أما أولئك الذين حاولوا أن يقفوا موقفاً وسطاً أو مدافعاً، فمنهم:

١ - بدوي طبانة، في كتابه معلقات العرب:

يقول، وهو بصدد الحديث عن المعلقات، وما رواه أبو جعفر
النحاس عن جمع حماد لها بعد ما رأى زهد الناس في الشعر:

«ثم متى رأى حماد زهد الناس في الشعر؟ لقد كانت ولادته في سنة
خمس وتسعين وتوفي سنة خمس وخمسين ومائة. وفي هذه المدة لم
ينقطع تيار الشعر العربي عن التدفق، وأقبل الرواة على رواية الشعر،
وأكب الكاتبون على تدوينه، والعلماء على نقده وإحصاء المآخذ
عليه، فالفترة التي عاصرها حماد تعد من أخصب فترات التاريخ
العربي بالشعر والشعراء والرواة والمدونين والنقاد، ولا يكون شيء
من هذا في زمن زهد الناس فيه في فن الشعر!».

ويواصل دفاعه قائلاً:

«إن الشاعر لا يقول إلا إذا وجد ما يقول، ووجد من يقول له، ومن
يعي قوله ويقدره حق قدره، ويوازن قوله بالمأثور من أقوال من
قبله، ومن عاصره ليشهد له بالإجادة أو التقصير. والرواية لا يروي
إلا إذا وجد الراغبين في روايته. والناقد لا ينقد إلا إذا أحس حاجة
الذين يروي لهم إلى معرفة ما عنده».

ثم يقول:

«وقد كان الأمر كذلك في هذه البيئة، وفي ذلك الزمان، اللذين

(١) المصدر نفسه.

عاش فيهما حماد الراوية، ولقد كان شأن حماد شأن غيره من الرواة الذين عاشوا في خصب بما يدر عليهم فن الرواية الذي كانوا ممتعين به، من صلات الخلفاء والسراة الراغبين في هذا الفن الجميل، والقادرين على تقديره، وتمييز القيم الفنية الصحيحة فيه».

وهو يشير إلى ما تدول عن اتهامه، فيقول:

«وليس في شيء من النصوص التي استشهدنا بها فيما سبق، ما يمكن أن يؤخذ منه الحط من شأن حماد؟ أو الغض من رواياته، أو رميه بالكذب أو الوضع أو الانتحال»^(١).

وهكذا يصل إلى النتيجة التالية:

«علينا أن نقرأ بحذر ما قال بعض الرواة في حق هذا الرجل الذي فاقهم علماً ورواية لكلام العرب ودراية به، ومن ذلك ما قال ابن سلام: كان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية، وكان غير موثوق به، كان يعمل شعر الرجل غيره، وينحله غير شعره، ويزيد في الأشعار. وقال الأصمعي: كان حماد أعلم الناس إذا نصح، يعني إذا لم يزد وينقص في الأشعار والأخبار، فإنه يقول الشعر، وينحله شعراء العرب. وقال المفضل الضبي: قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبداً، فقبل له: وكيف ذلك؟ أخطيء في روايته أم يلحن؟ قال: لبتة كان كذلك، فإن أهل العلم يردون من أخطأ إلى الصواب، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبهه به مذهب رجل، ويدخله في شعره، ويحمل ذلك عنه في الآفاق، فتختلط أشعار القدماء، ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك»^(٢).

(١) ص ص ٣٤ - ٣٥.

(٢) ص ص ٣٥ - ٣٦.

وهو يؤكد رأيه بقوله :

«إن أمثال هذه الأقوال ينبغي أن تقرأ على حذر، وألا تؤخذ على علاقتها، فإن المعاصرة حجاب يحول في كثير من الأحيان دون تقدير المعاصرين، والتنافس بين أولئك الرواة أمام الخلفاء والسراة، لا تجعل المنافس يشهد لمنافسه بالحق كله، ولا سيما إذا كان الذي يوجد عند المنافس دون ما عند غيره من رجال فنه .

ولم يكن حماد أول راوية جمع شعر العرب فقد سبقه كثير من الرواة»^(١).

وبعد ذلك يعود للحديث للدفاع عن صحة المعلقات،

فيقول :

«ومع هذا لم يستطع واحد ممن يعدون أنفسهم عدولاً، أو يعدهم الناس عدولاً، أن يضع أيدينا على زيادة في المعلقات أو بعضها، ادعاها حماد أو غيره وقام الدليل الثابت على افتعالها أو زيادتها، أو النقص الذي تعمدته من الأصل»^(١).

٢ - ناصر الدين الأسد في كتابه مصادر الشعر الجاهلي :

يقول في نفيه شاعرية حماد :

«أن يكون المرء شاعراً، في مثل هذه المنزلة من الفحولة والشاعرية، فيصرف كل شعره إلى غيره وينحله إياه، ويضن على نفسه بأن ينسب إليها بعضه؟»^(٢).

ويقول :

«كيف يكون حماد بهذا القدر من الشاعرية الفذة التي حاولت الرواية

(١) ص ٣٧ .

(٢) ص ٤٤٤ .

أن تصوره بها ثم يكون بعد ذلك يكسر الشعر ولا يقيم وزنه»^(١).

ويقول عن المنافسة بين المفضل وحماد:

«إن بين المفضل وحماد منافسة شديدة ربما بلغت حد الخصومة والاتهام، ثم استغلها تلاميذ المفضل ورووا عنها الأخبار: يتهمون حماداً ويقوون من مكانة أستاذهم فتقوى بذلك مكانتهم»^(٢).

٣ - محمد التونجي في كتابه دراسات في الأدب العربي:

يثير التونجي بعض التساؤلات حول اتهام المفضل لحماد فيقول عن قول المفضل في حماد:

«أدخل في شعر العرب».

«وهذا يعني أن شعر العرب موجود. وحماد حاول أن يدس فيه. وكم يمكن لمثله أن يضيف؟ ولقد رأينا حماداً يفتخر بحافظته أمام الخلفاء، في حين أننا لم نره يتباهى بشاعريته. وكانت سوق الشعر نافقة لدى الوليد والمهدي. وإذا كان يتحلل لأنه أعجمي، فمن الذي دفعه إلى ذلك؟ وما هي القصائد التي نراها تطعن في العرب؟ بل أين علامات النحل الأعجمي في المعلقات؟ وفي دواوين الشعراء الآخرين؟ ألم يكن في عصره من يردعه عن نحله الشعر؟ كان العلم بالشعر رائجاً في القرن الثاني»^(٣).

٤ - جواد علي في المفصل:

ولعلنا بعد ذلك نورد أقوال جواد علي التي تحمل كلا الاتجاهين مما

(١) المصدر نفسه.

(٢) ص ٤٤٥. وانظر بعد ذلك ما بقي من دفاعه، ص ص ٤٤٦ - ٤٤٩.

(٣) ص ١٩٩.

يدل على المنهج الذي كان سائداً في دراسة الأدب العربي القديم، والذي ما يزال مستمراً حتى الآن، يقول جواد علي عنه:

«ولا أستبعد وقوعاً للحن منه، إذ كان من الموالي، بعد أن وقع اللحن من عرب خلص ومن أنبل الأسر العربية ومن بعض كبار رجال الدولة في ذلك العهد. غير أن في هذا الوارد عن قلة بضاعته في العربية وفي كثرة لحنه وتصحيفه في القرآن الكريم، مبالغات وزيادات، وضعها عليه حساده ومنافسوه ولا شك، إذ لا يعقل وقوع مثل هذه الأغلاط الشنيعة من رجل وصل إلى الخلفاء برواية الشعر وتفسير غريبه، وعرف بين العلماء بسعة علمه بلغات العرب، حتى كانوا يلجأون إليه في حل مشكلها وغريبها. ولو كان على مثل ما ذكر من اللحن في الكلام والتصحيح فيه ومن قلة بضاعته في العربية، لما وصل إلى الوليد بن يزيد وإلى هشام وإلى خلفاء آخرين، وقد كانوا لا يختارون في الشعر واللغة إلا الفطاحل القديرين»^(١).

ويحدد جواد علي رأيه، فيقول:

«وأكثر هذه التهم التي وجهت إلى علم حماد وإلى جهله بالعربية، وبالعرض، إنما هي تهم وجهها إليه أهل البصرة، عصبية لمدينتهم ولرجالهم، وما اتهم (ابن سلام) و (يونس ابن حبيب) لحماد، بالتهم المذكورة، سوى ترديد لهذه العصبية الضيقة، وللخصومة على الزعامة التي كانت بين المدينتين. و (يونس بن حبيب) الذي يحمل على حماد، ويتهمه باللحن، قد اتهم نفسه بتهمة اللحن، اتهمه خصومه أهل الكوفة بالطبع، ونجد مثل هذه الاتهامات من تجهيل العلماء بعضهم بعضاً بقواعد العربية وبالوقوع في اللحن، في صفحات الكتب الباحثة في المناظرات وفي التراجم، وفي كتب الأخبار والأدب، حتى يكاد يكون من الصعب علينا العثور على

(١) ج ٩، ص ٣١٣.

عالم، نقول إنه سلم من سهم من سهام النقد والتجريح»^(١).

ويقول محذراً:

«غير أن علينا باعتبارنا من المؤرخين أن نحترز احترازاً شديداً في تقبل كل ما يروى من الأخبار، ولا سيما في المسائل الشخصية، وفي القضايا التي تكتنفها الخصومات في مثل هذه الحالة. فقد كان لحماذ خصوم كثيرون من أهل هذا الشأن، وقد حسدوه على تقدمه وشهرته، كما كان هو يحسد غيره ولا شك أن تقدم عليه. والإنسان مهما تقدم وترفع، فإنه لا يستطيع أن يجرد نفسه من العاطفة، ولا سيما عاطفة الدفاع عن النفس وإثبات الشخصية والتنافس مع الآخرين. وقد كان المفضل الضبي - كما ذكرت - في جملة خصوم حماذ، وهو من رؤوس رواة الشعر في تلك الأيام، وهو نفسه لم يكن من الناجين من هذه التهمة التي اتهم بها حماذ. غير أن هذا لا يعني أن حماذاً كان صادقاً في كل ما قاله وفي كل ما رواه، فوضعه للشعر، وصنعه له، وحمله على القدماء من المسائل المتواترة التي لا سبيل إلى نكرانها، إنما أريد هنا أن أنه على ضرورة التأني والتقصي في أثناء مجابهتنا لمثل هذه الأخبار، لنخرج ما قد بولغ أو زيد فيه، حتى يكون حكمنا حكماً محايداً، أو قريباً من الواقع»^(٢).

ويقول كذلك:

«وقد اتهم بالوضع وبالدرس على الجاهليين وبالكذب عليهم: وهو نفسه لم ينكر ذلك، ولم يبرء نفسه من الدس على الجاهليين والوضع عليهم. ولكنه كان بإجماع أنصاره وخصومه من أفرس الناس بالشعر، ومن أعلمهم بالشعر الجاهلي وبطرقه ودروبه وأسانيه، ولعل علمه هذا بالشعر، ورغبته في التفوق والتصدر على

(١) المفضل، ج ٩، ص ٣١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

أقرانه المتعيشين مثله على رواية الشعر، كانا في رأس الأسباب التي حملته على الوضع والدفس والافتعال^(١).

وعلى هذه الشاكلة من النقد، نجد المعالجات التي ما تزال تتردد عن حماد، بحيث يصعب الخروج منها برأي محدد.

(١) المصدر نفسه، ص ٥١١.